

**مبادرة لندن 2019 - تصريح الرئاسة المشتركة**

بتاريخ 28 فبراير/شباط 2019، استضافت السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة، وجلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مبادرة "[**مؤتمر الأردن نمو وفرص: مبادرة لندن 2019**](http://alrai.com/article/10460015/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-2019-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88)، وهي مبادرة جديدة لإطلاق النمو والوظائف والاستثمار في الأردن. تمثل هذه المبادرة بداية منهجية شراكة جديدة بين الأردن والمجتمع الدولي سعياً وراء تحقيق النمو المستدام في الأردن واعتماده على الذات. وقد جمع هذا المؤتمر ممثلين من أكثر من 60 دولة شملوا كبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء مؤسسات تنموية ومالية متعددة الأطراف، وممثلين عن المجتمع المدني، ومستثمرين ومؤسسات تجارية، ومنظمات دولية للمساعدة في دعم انتقال الأردن إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية ومساواة لصالح جميع الذين يعيشون على أرضه.

**من الصمود إلى النمو: نحو التحول الاقتصادي**

خلال كل سنوات الصراع في الشرق الأوسط، لعب الأردن دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار والتهدئة في المنطقة، فضلاً عن دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف. وعلاوة على ذلك، يُساهم الأردن في تحقيق منفعة عامة عالمية من خلال الاستمرار في استضافة ودعم أعداد كبيرة من اللاجئين. وتعد الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل في الأردن ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي.

**وقد حافظت السياسة الحكيمة على تمتع الاقتصاد الأردني بقدر كبير من الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية الكبيرة.** فقد واجه الأردن العديد من الصدمات الشديدة على مد العقد الماضي، كان أهمها: تعرقل إمدادات الغاز الطبيعي من مصر؛ وإغلاق الحدود مع العراق وسورية، وهما اثنان من أسواق وطرق التصدير الأساسية؛ وتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة إلى الأردن. لكن استطاع اقتصاد الأردن الصمود في وجه هذه العاصفة من التحديات. وفي سياق ذلك، أدخل الأردن إصلاحا في الاقتصاد الكلي وإصلاح مالي يعادل حوالي 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تماشياً مع ترتيبات الصندوق الموسع للأردن مع صندوق النقد الدولي. كما قام الأردن بجهود إصلاح مكثفة، موجهة بشكل رئيسي لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار. وتاريخياً، كما قال معالي رئيس الوزراء رزاز في كلمته في المؤتمر، واجه الأردن صدمات إقليمية واحدة تلو الأخرى، ومع ذلك قام الأردن، وسيواصل القيام بكل ما في وسعه، من أجل التطوير من خلال تقديم الخير للأردن ولغيره من دول الجوار في منطقتنا وشركائنا حول العالم.

**وحان الوقت الآن لتجديد التركيز على النمو والتحول الاقتصادي.** فالسنوات الخمس القادمة توفر للشركات والمستثمرين فرصة غير مسبوقة للنمو، مدفوعة بشعب الأردن اليافع والمتنوع والمتعلم. حيث 75٪ من المحتوى العربي على الإنترنت ينشأ في الأردن، وهو أمر استثنائي بالنسبة لبلد بحجم الأردن. ومع استمرار الإصلاح الاقتصادي المتسارع، وإعادة فتح الحدود مع العراق، والارتفاع الحاصل في قطاعات مثل السياحة، والبيئة الواعدة المتاحة لتأسيس الشركات، هناك إحساس حقيقي بالتفاؤل. والأردن في وضع مثالي للاستفادة من مستقبل مليء بالفرص الناشئة. فالأردن مركز نابض بالنشاط بفضل شعب فتي طموح ويتمتع بالمهارات – حيث 68% من الشعب الأردني هو من شباب تقل أعمارهم عن 30 عاما ولديهم طموح كبير. وعلاوة على ذلك، فإن موقع الأردن الجيوسياسي المركزي الذي يربط القارات والأسواق ببعضها، ودوره الدولي الذي يحظى بالتقدير، لهما الفضل في علاقاته التجارية الراسخة وفي العديد من اتفاقات التجارة الحرة التي هو طرف فيها.

**لقد وضع الأردن رؤية موثوقة - وجدول أعمال مفصل - لتحقيق التحول الاقتصادي.** فقد عبّر صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني في خطابه عن رؤيته الملهمة لبلد مزدهر وشامل يعتمد على الذات. وتركز رؤية جلالة الملك على التحول الاقتصادي: الانتقال إلى نمو القطاع الخاص المدعوم من الشباب الأردني ذي التعليم العالي الذي ينتقل إلى الوظائف في مجال صادرات الخدمات الراقية وريادة الأعمال. وهذا تحول في التركيز على القطاعات التي يتم اعتمادها في المستقبل، مثل الخدمات المهنية والتجارية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والسياحة، إلى جانب تحسين جودة التعليم لتعزيز اقتصاد الغد. وتعتمد هذه الرؤية على ثلاث ركائز أساسية تحدد مبادرة لندن، وهي إصلاحات قوية لتنشيط النمو وخلق فرص العمل، خاصة بالنسبة للنساء؛ وتدابير لتحسين الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي؛ وبيئة أعمال تمكينية لجذب الاستثمارات. وأكد أكد هذه الرؤية بتفصيل أكبر رئيس وزراء الأردن عمر الرزاز وجميع المسؤولين الأردنيين في جميع جلسات المؤتمر. وقد صادق على هذه الرؤية شركات ومستثمرون وقيادات سياسية باعتبارها نموذجا واضحا وذا مصداقية للنمو مستقبلا الذي يوفر فرص عمل جديدة للأردنيين.

**مبادرة لندن لإطلاق وظائف النمو والاستثمار في الأردن**

**مبادرة لندن هي عبارة عن مسار وضعه الأردن مدته خمس سنوات لإطلاق النمو والاستثمار وفرص العمل في الأردن**. والتركيز ينصب على التنفيذ. وذلك يشمل ثلاثة مجالات يمكن للأردن والمجتمع الدولي الشراكة فيها دعما للتغيير الدائم، ومجموعة من مبادئ التطبيق للاسترشاد بها خلال التنفيذ، وآلية للمتابعة لضمان تطبيق الالتزامات.

**الركيزة الأولى: إصلاحات قوية وواقعية لتحفيز النمو:** حددت الحكومة الأردنية استراتيجيتها للسنوات الخمس القادمة من خلال إطلاق مصفوفة النمو والإصلاح، والتي تضم مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المتسلسلة وذات الأولوية على مدار السنوات الخمس القادمة. وقد تم وضع هذه المصفوفة من خلال التعاون الوثيق مع شركاء الأردن في التنمية، وهي تغطي مواضيع متقاطعة من حيث الاهتمامات، إلى جانب مواضيع أفقية الاهتمامات، وهدفها هو تحسين كفاءة القطاع الخاص، وتقليل تكاليف العمل، وتشجيع الصادرات والاستثمار.

لقد بدأ بالفعل تنفيذ الإصلاحات داخل المصفوفة. وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، أحرز الأردن تقدما كبيرا في تنفيذ هذه الإصلاحات، بما في ذلك تلك التي ستطلق فرصا جديدة للعمل. هذه الإصلاحات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

* ضمان التنبؤ بالتنظيمات من خلال تبني إطار التنبؤ التنظيمي، والذي يجعل من الملزم مرور جميع التشريعات التي تتعلق بقطاع الأعمال من خلال عملية حوار بين القطاعين العام والخاص.
* تسهيل وتوحيد وتبسيط إجراءات الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية لتقليل حالة عدم اليقين بالنسبة للشركات، وتقليل التكاليف، وتحسين الإنتاجية.
* سوق مفتوحة أمام رؤوس الأموال الاستثمارية من خلال قانون داخلي جديد يتعلق برؤوس الأموال الاستثمارية تعمل على تنظيم تأسيس وتسجيل هذه الأموال، وتوفير توجيهات إرشادية واضحة بشأن توزيع الأرباح وإجراءات التسفية؛ وتوفير إعفاءات ضريبية استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية.
* تحسين الشفافية والمساءلة والمنافسة في هيكل المشتريات العامة من خلال اعتماد قانون داخلي جديد، ومنصة إلكترونية موحَّدة للمشتريات العامة.

وقد التزمت الحكومة الأردنية بمواصلة عملية الإصلاح بموجب هذه المصفوفة الممتدة على خمس سنوات، مع التركيز بشكل مباشر على تحسين بيئة الأعمال، وتقليل تكاليف العمل، وتحسين التنبؤ بالتنظيمات، وتشجيع الاستثمار والصادرات. كما التزمت الحكومة الأردنية بتوفير أكبر بيئة تمكينية للشباب والنساء لتكون عنصرا أساسيا من عملية النمو. وقد أثنى المجتمع الدولي على الإصلاحات الأخيرة التي قام بها الأردن من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين في قانون العمل، وإلزام أصحاب العمل بتوفير خدمات رعاية الأطفال للأمهات والآباء على حد سواء؛ وإدخال نظام المرونة في ساعات العمل (الدوام الجزئي) لإتاحة مشاركة أكبر للشباب والنساء؛ واعتماد قواعد السلوك لضمان سلامة مكان العمل والنقل العام.

ويعترف المجتمع الدولي بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الأردنية، ويوافق على أن تنفيذ المصفوفة هو مجال دعم ذو أولوية. وقد أطلق شركاء التنمية مجموعة متنوعة من طرق المساعدة الفنية لدعم الأردن لتنفيذ المصفوفة، بما في ذلك الصندوق الائتماني للبنك الدولي/ المملكة المتحدة، والدعم الأمريكي لأداة جديدة ستساعد في تنفيذ المصفوفة/ قائمة الالتزامات الدولية.

**الشباب والمرأة واللاجئون** - شارك في المؤتمر وفد من القادة الشباب الأردنيين ورجال الأعمال الشباب. وقد دعا الوفد إلى تحقيق تحول اقتصادي يخلق وظائف في القطاع الخاص. كما أظهر رواد الأعمال الشباب في الأردن أنهم أنفسهم قدوة للشباب الذين يخلقون فرص العمل والنمو. وقد حددت الحكومة الأردنية التزامات طموحة لتشغيل المرأة. وتشمل هذه الأهداف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 5% بحلول عام 2025، وضمان حصول المرأة العاملة على رعاية أطفال ميسورة التكلفة وخلق المزيد من فرص العمل للنساء بمجال رعاية الأطفال، والوصول إلى أفقر النساء من خلال شبكات الأمان الاجتماعي. كما تلتزم الحكومة الأردنية بإدخال إصلاحات قانونية لإزالة القيود المهنية والمتعلقة بالقطاعات وغيرها من القيود التي تواجهها المرأة في مكان العمل، إلى جانب تغيير أعراف اجتماعية معينة تقيد خيارات عمل المرأة. وتولي الحكومة أولوية لنمو المرأة وتوفر فرص العمل لها من خلال توفير وسائل أفضل للنقل العام. ويظل المجتمع الدولي ثابتاً في دعمه للحكومة الأردنية لاستضافته للاجئين لضمان أن يتوفر لهم تعليم جيد، ومساعدات نقدية للأسر المحتاجة، وتحسين فرص العمل لهم.

**الركيزة الثانية: تحقيق القدرة على تحمل الديون يتطلب الدعم الدولي.** يحتاج الأردن إلى زيادة التمويل لتخفيف المخاطر متوسطة الأجل لاستقرار الاقتصاد الكلي؛ وأيضا لتوفير الحيز المالي اللازم للاستثمار في النمو. وقد قدمت الحكومة الأردنية استراتيجية تمويل شاملة متوسطة الأجل تنقل ديونها إلى قاعدة راسخة، وذلك من خلال زيادة المنح التمويل بشروط ميسرة جدا. وقد عرض الأردن خلال المؤتمر التزاما ملموسا ببرنامجه للإصلاح المالي بموجب تسهيلات الصندوق الموسع التابع لصندوق النقد الدولي. ووافق المجتمع الدولي على أن التمويل الخارجي يجب أن ينتقل إلى طرق أكثر استدامة، وأن يرتبط بشكل واضح بتنفيذ الإصلاح.

**الركيزة الثالثة: جذب استثمارات القطاع الخاص في الفرص التجارية الرئيسية:** سوف يكون القطاع الخاص محرك النمو في الأردن على المدى الطويل. والأردن ملتزم في توفير فرص جديدة للشركات من خلال خطة طموحة لإصلاح البيئة الاستثمارية. وقد أعلنت الحكومة الأردنية عن تأسيس منشأة تطوير المشاريع قيد الإعداد من خلال توفير 120 فرصة استثمارية في قطاعات النمو الاستراتيجي خلال العشرين سنة القادمة، بما في ذلك 26 فرصة استثمارية لعام 2019. وقد عقدت جلسات محورية موضوعية لإتاحة الفرص في قطاعات النمو الاستراتيجي في السياحة والخدمات المهنية والتكنولوجيا وريادة الأعمال. كانت تلك الجلسات عبار عن حوار حقيقي في كلا الاتجاهين حول كيفية توفير فرص معينة لأجل النمو، وقد التزمت الحكومة الأردنية بمواصلة الحوار مع القطاع الخاص حول جميع مسائل السياسة الاقتصادية والنمو.

**شراكة جديدة بين المجتمع الدولي والأردن**

**المجتمع الدولي بحاجة إلى دعم هذا الجهد لإنجاحه.** إن مفتاح إطلاق النمو في الأردن هو التنفيذ الناجح لخطط الحكومة للإصلاح. فالتحدي كبير، والتحول الاقتصادي سينطوي على بعض العراقيل وسيستغرق بعض الوقت. ولكي يصبح هذا التحول الاقتصادي حقيقة، سيحتاج الأردن إلى دعم من المعنيين الدوليين والإقليميين لتوجيه وتنسيق دعمهم للإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل، لتمكين الأردن من تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة حتى تتحقق هذه الإصلاحات. وبالتالي ينبغي على شركاء الأردن في التنمية تنسيق دعمهم لأجل مساندة رؤية الأردن للنمو الاقتصادي وخططه للإصلاح. وهذا يتطلب أيضا طرق تمويل معززة لدعم خطة الإصلاح بطريقة مستدامة على المدى المتوسط.

**مبادئ المشاركة:** تم وضع إطار المبادرة من خلال خمسة مبادئ أساسية يقترحها الأردن لتحديد إطار شراكته مع المجتمع الدولي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة:

1**. يلتزم الأردن بتحقيق التحول الاقتصادي**. تلتزم الحكومة الأردنية التزاماً تاماً بمواصلة وتعزيز برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي المالي في شراكة مع صندوق النقد الدولي. كما يلتزم الأردن بتنفيذ الإصلاحات الواردة في مصفوفة النمو والإصلاح الممتدة على خمس سنوات، لتحقيق نمو شامل ومستدام وخلق فرص عمل للأردنيين. وعلاوة على ذلك، يلتزم الأردن بتحقيق رؤيته في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص.

2**. النمو الاقتصادي هو مجال الأولوية للدعم.** النمو هو الطريقة الوحيدة على المدى الطويل لتخفيف المخاطر الاقتصادية، ودعم ازدهار جميع الأردنيين واللاجئين في الأردن. وعلى المؤسسات التنفيذية الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن تسعى إلى تعزيز عملها بشكل كبير في النمو، وتهيئة ظروف مستقرة لتحقيق الإصلاحات وحشدها في القطاع الخاص.

3**. يجب على الشركاء الدوليين تحسين تنسيق المساعدة لأولويات الأردن**. وسيكون الدعم الأكثر فعالية من الشركاء الدوليين هو مواءمة دعمهم الاقتصادي لمصفوفة النمو والاصلاح على مدى الخمس سنوات واستراتيجية تمويل الديون. ومن الضروري الاتساق في ذلك لضمان التطبيق الناجح لمبادرة لندن. ويجب أن يرتبط الدعم بشكل واضح بالتطبيق لضمان التركيز بكفاءة على مشاريع تحفيز النمو.

4**. الانتقال إلى استراتيجيات المساعدة المستدامة وطويلة الأجل، ويشمل ذلك الحشد الفعلي لهذه المساعدة في القطاع الخاص**. ينبغي أن يهتم الشركاء الدوليون بالانتقال إلى استراتيجيات مساعدة طويلة الأجل ومستدامة، بما في ذلك من خلال المنح والتمويل بشروط ميسرة وضمانات القروض. كما يجب تعزيز الربط ما بين الدفعات والنتائج. وأن يرتبط الدعم ارتباطا واضحا بتطبيق أجندة التحول الاقتصادي، وأن يُقدَّم الدعم بشكل يتماشى مع التطبيق. كما يلزم أن يرتبط التمويل بشروط ميسّرة ببرنامج صندوق النقد الدولي الخاص بالأردن، وأن يكون ضمن سياقه.

**5. توسيع الشراكات.** يجب أن يتخطى الدعم المقدم للأردن المساعدات المالية ليشمل زيادة المساعدة الفنية من خلال التبادلات الفنية المقدمة من حكومة إلى حكومة ومن شركات إلى شركات، ومن خلال سياسة أكثر ملاءمة (على سبيل المثال عن طريق تمديد/ توسيع الامتيازات التجارية)، ومن خلال تعزيز شراكات جديدة مع القطاع الخاص والقطاعات الثالثة والمراكز المالية العالمية وصناديق الثروة السيادية.

**آلية متابعة واضحة وفعالة**

أنشأت الحكومة الأردنية هيكلاً قوياً للحوكمة لتنفيذ خطتها الإصلاحية. وقد تم إنشاء أمانة عامة للإصلاح لتتبع التقدم وتقديم تقرير إلى الفريق الاقتصادي الوزاري برئاسة رئيس الوزراء.

وقد أطلقت المبادرة آلية متابعة واضحة لضمان تنفيذ الالتزامات التي طُرحت في لندن، وهي مجموعة العمل الأردنية، وسيكون هذا مجهودا مشتركا بين المملكة المتحدة والأردن والمانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، وترأسه كل من الحكومة الأردنية والمملكة المتحدة. وستجتمع اللجنة كل ستة أشهر لمراجعة النتائج وتقديم المشورة والاقتراحات حسب الحاجة (على سبيل المثال في المجالات التي توقف فيها النشاط أو التي يمكن الإسراع في إحراز تقدم فيها) لزيادة التأثير على نمو الأردن. وكهدف فرعي، فإن مجموعة العمل ستعمل أيضاً على تصنيف المراحل بشكل منتظم لإيصال التقدم في مبادرات الإصلاح والتأثير الواقعي إلى مجتمع الأعمال الدولي الأوسع وإلى الأردنيين عموما. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فستعمل المملكة المتحدة والأردن بشكل وثيق معا لمتابعة المصالح التجارية التي نوقشت في لندن من أجل تحويل هذا الاهتمام إلى استثمار على المدى المتوسط.